

6 فبراير 2021

بيان بشأن نتائج (الحوار السياسي الليبي) وانتخابات 24 ديسمبر 2021 في ليبيا

إلحاقاً بمذكراتنا ورسائلنا السابقة بتاريخ 14 نوفمبر 2020، و25 أكتوبر 2020، و23 أكتوبر 2020، والتي أبدينا فيها ملاحظتنا وتحفظاتنا على تفاصيل (الحوار السياسي الليبي)، يودّ تكتل (إحياء ليبيا) التّنبؤ على ما يلي:

1. نشكر بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا على عملها الدؤوب من أجل ليبيا، مع تأكيد تحفظاتنا المذكورة في مذكراتنا أعلاه.
2. نتمنّى للمجلس الرئاسي الجديد وللحكومة الجديدة التّوفيق في توحيد المؤسسات عاجلاً، وجعل مكافحة جائحة كورونا أولوية وطنية قصوى، خلال فترة ولايتهم القصيرة، مع الإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في 24 ديسمبر 2021، حسب تعهدهم المكتوبة والمرئية بذلك.
3. نتمنّى للسيد المبعوث الجديد للأمن العام للأمم المتحدة إلى ليبيا التوفيق، ونطلب منه أن يجعل أولى أولوياته دعم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تاريخها، برقابة دولية صارمة، مع تمحيص دقيق للسجل الانتخابي ومنظومة الرقم الوطني التي بنيت عليها، ومراجعة كافة الإجراءات والعمليات والمنظومات المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك مصادر التّمويل للحملات الانتخابية وعناصر النزاهة والشفافية في إجراءاتها.
4. نطلب من المفوضية العليا للانتخابات فتح باب تسجيل النّآخبين وتجديد قائمة المسجّلين نظراً لتقدمها، ونطلب من المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الشّروع فوراً في الإعداد للانتخابات ودعم المفوضية العليا، فعلاً لا قولاً فقط، وعدم تضييع المزيد من الوقت في المماطلة في هذا الاستحقاق الشّعبي الأصيل لتجديد الشرعية في ليبيا.
5. نطلب من (مجلس الأمن) إصدار قرار ملزم بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المذكور، وباحترام نتائجها، مع تعديل مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا لتصبح بعثة لدعم الانتخابات وتنفيذها، وكذلك اعتماد الإعلان الدّستوري بتعديلاته، والتي شملت مقررات لجنة فبراير والقرار رقم 5 لسنة 2014، قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدّد، وعدم السّماح باستغلال جدل قانوني مصطنع، بخصوص القاعدة الدّستورية، تأخيراً ونسفاً للانتخابات التي حرم منها الشّعب الليبي لسنوات كاملة.

حفظ الله ليبيا دولة حرة أبية ذات سيادة، موحّدة، ومستقلة، ومزدهرة، بإذن الله تعالى.